وفد الهيئات الاقتصادية ينقل للرئيس ميقاتي مطالب الاقتصاديين

القصار: لاتخاذ حكومة تصريف الاعمال القرارات التي تحمي الاقتصاد اذا لم تتشكل الحكومة قريبا

19/11/2013

Title	تحرّك جديد للهيئات الاقتصادية ما بين السرايا وساحة النجمة والاتحاد العمالي ميقاتي: لفصل النزاع السياسي عن ضرورة التوافق على الحلول الإجتماعية			
Website	http://www.annahar.com	Date	19/11/2013	Page

Title	وفد «الهيئات» ينقل لميقاتي المطالب: لحماية الاقتصاد إذا لم تتشكل الحكومة			
Website	http://www.assafir.com	Date	19/11/2013	Page

Title	الهيئات" لميقاتي: نحن هنا بعدما لامس الاقتصاد الخطوط الحمر			
Website	http://www.almustaqbal.com	Date	19/11/2013	Page

Title	Mikati pour une dissociation entre le dossier socio-économique et le conflits politiques			
Website	http://www.lorientlejour.com	Date	19/11/2013	Page

Title	الهيئات دعت ميقاتي إلى حماية الاقتصاد القصّار: لا يجوز بقاء الوضع من دون حلول			
Website	http://www.aliwaa.com	Date	19/11/2013	Page

Title	ميقاتي: الفصل النزاع السياسي عن القرارات الاقتصادية والاجتماعية			
Website	http://www.alanwar-leb.com	Date	19/11/2013	Page

Title	ميقاتي : لفصل النزاع السياسي عن ضرورة التوافق على القرارات والحلول الاقتصادية والاجتماعية وفد الهيئات الاقتصادية عرض مخاطر الأوضاع في السراي القصّار: لتأخذ الحكومة الحالية اجراءات طالما تعثر تشكيل حكومة			
Website	http://www.journaladdiyar.com	Date	19/11/2013	Page

Title	الهيئات" تدعو ميقاتي الى حماية الاقتصاد			
Website	http://www.albaladonline.com	Date	19/11/2013	Page

Title	القصار بعد إجتماع «الهيئات»: الإقتصاد اللبناني لامس الخطوط الحمر			
Website	http://www.elshark.com	Date	19/11/2013	Page

Title	ميقاتي استقبل "الهيئات"			
Website	http://www.daralhayat.com	Date	19/11/2013	Page

Title	ميقاتي استقبل "الهيئات" الاقتصاد يواجه أياما صعبة			
Website	http://www.aljoumhouria.com	Date	19/11/2013	Page

Disclaimer: Information in this document has been compiled by the Marketing Research Department of Fransabank for internal informative use only. Fransabank declines any responsibility for the contents herein.

إقتصاد

تحرّك جديد للهيئات الاقتصادية ما بين السرايا وساحة النجمة والاتحاد العمالي ميقاتي: لفصل النزاع السياسي عن ضرورة التوافق على الحلول الإجتماعية

الهيئات نقلت الى السرايا هواجسها من التعطيل
"النهار "

19تشرين الثاني 2013

لم يسع الهيئات الاقتصادية انتظار فرصة مناسبة لانعاش اداء قطاعاتها الراكدة، بل عادت مجددا الى البحث عن متنفس عله يحرّك الوضع ويضع حدا لـ"ستاتيكو" الذي يبقي مراسيم النفط عالقة او كل ما يمسّ لقمة المواطن. فكان للهيئات امس يوم طويل، ابرز محطاته في السرايا، حيث اكد الرئيس ميقاتي ضرورة فصل النزاع السياسي عن التوافق على الحلول الاقتصادية والاجتماعية.

أولى محطات جولة الهيئات كانت في السرايا امس، حيث دعا رئيس حكومة تصريف الاعمال نجيب ميقاتي الى "فصل النزاع السياسي الحاد الذي يشهده لبنان عن ضرورة التوافق على القرارات والحلول الإقتصادية والإجتماعية التي تعود بالفائدة على جميع المواطنين."
وخاطب وفد الهيئات الاقتصادية قائلا "اننا واياكم فريق واحد من اجل مصلحة البلد والمواطنين.
والتعاون ضروري لاعتماد سياسات نابعة من إجماع وطني راسخ لإيجاد حلول فاعلة لقضية التدفق المطرد للنازحين السوريين، وتوفير موارد كافية لإدارة هذا النزوح وتطويق نتائجه السلبية"، موضحا انه يتمّ البحث مع الامم المتحدة لمعالجة معضلة النزوح السوري لجهة إقامة مخيمات للنازحين داخل الاراضي السورية، اضافة الى اجراءات جديدة نتخذها لضبط الحدود مع سوريا ومعالجة موضوع النزوح."
ورأى ان الاستقرار لا يزال مقبولا رغم الظروف المحيطة، معتبرا ان دورة الاقتصاد لا تزال مقبولة "وانا لست خائفا لهذه الناحية. فالإقتصاد يواجه أياما صعبة نتيجة تردي الأوضاع السياسية والأمنية في

Disclaimer: Information in this document has been compiled by the Marketing Research Department of Fransabank for internal informative use only. Fransabank declines any responsibility for the contents herein.

العالم العربي ككل وخصوصا وقع النزاع السوري على لبنان". وإذ لفت الى "أن الحكومة تقوم بتصريف الاعمال ضمن الحدود المقبولة دستوريا"، دعا الى "تأليف حكومة جديدة تكون مكتملة الأوصاف."
وفي بيان لها، اعلنت الهيئات انها نقلت هواجسها الى الرئيس ميقاتي "في ضوء الركود الذي تشهده القطاعات الإنتاجية مع تزايد منسوب الخلافات السياسية". ويأتي اللقاء وفق القصار، في ظروف استثنائية وصعبة، "اذ ترخي الأزمة السورية بثقلها على الوضع، وهناك خشية من تزايد الضغوط في المرحلة المقبلة مما سيضاعف حجم الأعباء على الاقتصاد وكاهل المواطن، وخصوصا في ظل تزايد الانقسام السياسي الذي ارتفع منسوبه، معولين على دوره الوطني بوصل ما انقطع بين طرفي النزاع."
واكد استحالة بقاء الوضع دون حلول، "وخصوصا أن ثمة أمورا أساسية تحتاج إلى معالجة كمراسيم النفط أو ما يمس بلقمة عيش المواطن"، داعيا الرئيس ميقاتي الى اتخاذ الموقف الشجاع الذي يحمي الاقتصاد ويحصنه ويخفف الأعباء الثقيلة الملقاة على كاهل المواطن، إذ لا يجوز في ظل تعثر عملية التأليف استمرار الوضع، ونحن هنا بعدما لامس الاقتصاد الخطوط الحمراء". وامل من جميع المعنيين اتخاذ زمام المبادرة، "وندعم اي خطوة ستتخذ في سبيل اخراج البلاد والاقتصاد من الحال التي يمر فيها."
واورد البيان الموضوعات التي طرحت في الاجتماعي وهي:
-"ضرورة استعادة الدولة هيبتها وإعطاء الأمن الأولوية في طرابلس وكل المناطق.
-معالجة النزوح السوري بعدما تفاقم بما يفوق طاقة لبنان على التحمل. يضاف إليه، المزاحمة التي تتعرض لها اليد العاملة اللبنانية من جانب اليد العاملة السورية.
-ضرورة إعطاء الانتاج اللبناني الأفضلية في تلبية حاجات النازحين السوريين.
-إعادة تفعيل دورة الحياة المؤسساتية."

Back to Top

www.assafir.com ©2013 جريدة السفير

اقتصاد
تاريخ العدد 19/11/2013 **العدد** 12631

وفد «الهيئات» ينقل لميقاتي المطالب: لحماية الاقتصاد إذا لم تتشكل الحكومة

الأوضاع العامة على الساحة الداخلية، ولا سيما ما يتصل منها بالوضع الاقتصادي، عرضها وفد "الهيئات الاقتصادية" برئاسة الوزير السابق عدنان القصار، مع رئيس حكومة تصريف الاعمال نجيب ميقاتي في السرايا الحكومية، حيث نقل الوفد هواجس الهيئات والفعاليات الاقتصادية في ضوء الركود الذي تشهده القطاعات الإنتاجية مع تزايد منسوب الخلافات السياسية بين المكونات الاساسية في البلاد.

دعا ميقاتي خلال الاجتماع الى "فصل النزاع السياسي الحاد الذي يشهده لبنان حالياً عن ضرورة التوافق على القرارات والحلول الاقتصادية والاجتماعية التي تعود بالفائدة على جميع المواطنين." وأشار الى "أن الاستقرار لا يزال مقبولاً في لبنان رغم الظروف المحيطة بنا، والاقتصاد اللبناني لا تزال دورته مقبولة وانا لست خائفاً من هذه الناحية". وقال: "إن الاقتصاد اللبناني يواجه أياماً صعبة نتيجة تردي الأوضاع السياسية والأمنية في العالم العربي ككل، وخاصة وقع النزاع السوري على لبنان."
تحدث القصار، في مستهل اللقاء باسم الوفد، شاكراً للرئيس ميقاتي إتاحته الفرصة للهيئات لعرض مطالبها والاستماع الى مقترحاتها في ما يخص الوضع الاقتصادي في ظل استمرار حكومة تصريف الاعمال، وما يمكن فعله للخروج من هذه الأزمة التي أرخت بثقلها على مجمل الأوضاع في البلاد.

ولفت الى أن "اللقاء يأتي في ظروف استثنائية وصعبة، حيث الأزمة السورية ترخي بكامل ثقلها على الوضع الداخلي، وهناك خشية كبيرة من أن تتزايد الضغوط على لبنان في المرحلة المقبلة، بما سيضاعف من حجم الأعباء على الاقتصاد وكاهل المواطن اللبناني بالتأكيد، خصوصاً في ظل تزايد الانقسام السياسي الذي ارتفع منسوبه في الأيام الاخيرة. "

وتابع: "ازاء ذلك، لا بدّ أن نقول امامكم وانتم الحريصون على مصلحة البلاد كما رئيس الجمهورية ميشال سليمان وكما دولة رئيس مجلس النواب الأستاذ نبيه برّي، أنه لا يجوز أن يبقى الوضع على ما هو عليه ومن دون أي حلول، خصوصاً أن هناك أموراً أساسية تحتاج إلى معالجة كمراسيم النفط، أو غيرها من الأمور التي تمس لقمة عيش المواطن اللبناني ."

ودعا القصار ميقاتي الى اتخاذ الموقف الشجاع الذي من شأنه أن يحمي الاقتصاد اللبناني

Disclaimer: Information in this document has been compiled by the Marketing Research Department of Fransabank for internal informative use only. Fransabank declines any responsibility for the contents herein.

ويحصنه ويخفف من الأعباء الثقيلة الملقاة على كاهل المواطن اللبناني "اذ لا يجوز في ظل تعثر عملية التأليف أن تستمر الأمور على الوضع الذي باتت عليه اليوم، وإننا هنا وبعدما لامس الاقتصاد الخطوط الحمراء، نأمل من جميع المعنيين اتخاذ زمام المبادرة ونحن داعمون لأي خطوة سوف تؤخذ في سبيل اخراج البلاد والاقتصاد من الحالة التي يمر فيها."

هذا وقد طرحت خلال الاجتماع المواضيع التالية:

- ضرورة استعادة الدولة لهيبتها، وإعطاء موضوع الأمن الأولوية في طرابلس والمناطق اللبنانية كافة.
- معالجة موضوع النزوح السوري بعدما تفاقم عدد النازحين بشكل يفوق طاقة لبنان على تحمله. يضاف إلى ذلك موضوع المزاحمة التي تتعرّض لها اليد العاملة اللبنانية من قبل اليد العاملة السورية.
- ضرورة إعطاء الإنتاج اللبناني الأفضلية في تلبية احتياجات النازحين السوريين.
- إعادة تفعيل دورة الحياة المؤسسية في لبنان .

Back to Top

المستقبل

الهيئات" لميقاتي: نحن هنا بعدما لامس الاقتصاد الخطوط الحمر

المستقبل - الثلاثاء 19 تشرين الثاني 2013 - العدد 4867 -

نقل وفد الهيئات الاقتصادية برئاسة عدنان القصار إلى رئيس حكومة تصريف الاعمال نجيب ميقاتي في السرايا الحكومية، هواجسها والفاعليات الاقتصادية كافة، وقالت الهيئات لميقاتي "نحن هنا بعدما لامس الاقتصاد الخطوط الحمراء، مبدية دعمها "لأي خطوة ستؤخذ في سبيل إخراج البلاد والاقتصاد من الحال التي يمر فيها في ضوء الركود الذي تشهده القطاعات الإنتاجية مع تزايد منسوب الخلافات السياسية".

وتم خلال اللقاء التداول بالعديد من القضايا، ابرزها: ضرورة استعادة الدولة هيبتها، وإعطاء موضوع الأمن الأولوية في طرابلس والمناطق اللبنانية كافة، معالجة موضوع النزوح السوري بعدما تفاقم عدد النازحين بشكل يفوق طاقة لبنان على تحمّله، والمزاحمة التي تتعرّض لها اليد العاملة اللبنانية من قبل اليد العاملة السورية، وضرورة إعطاء الانتاج اللبناني الأفضلية في تلبية احتياجات النازحين السوريين، وإعادة تفعيل دورة الحياة المؤسساتية في لبنان.

وتحدث القصار في بداية اللقاء، شكر فيها للرئيس ميقاتي "إتاحته الفرصة للهيئات لعرض مطالبها والاستماع الى مقترحاتها في ما يخص الوضع الاقتصادي في ظل استمرار حكومة تصريف الاعمال، وما يمكن فعله للخروج من هذه الأزمة التي أرخت بثقلها على مجمل الأوضاع في البلاد". ولفت الى أن "اللقاء يأتي في ظروف استثنائية وصعبة، حيث الأزمة السورية ترخي بكامل ثقلها على الوضع الداخلي، وهناك خشية كبيرة من أن تتزايد الضغوط على لبنان في المرحلة المقبلة، بما سيضاعف من حجم الأعباء على الاقتصاد وكاهل المواطن اللبناني بالتأكيد، في ظل تزايد الانقسام السياسي الذي ارتفع منسوبه في الأيام الاخيرة".

أضاف "إزاء ذلك، لا بد أن نقول أمامكم لا يجوز أن يبقى الوضع على ما هو عليه ومن دون أي حلول، خصوصاً أن هناك أموراً أساسية تحتاج إلى معالجة كمراسيم النفط أو غيرها من الأمور التي تمس لقمة عيش المواطن اللبناني". ودعا القصار ميقاتي الى "اتخاذ الموقف الشجاع الذي من شأنه أن يحمي الاقتصاد اللبناني ويحصّنه ويخفف من الأعباء الثقيلة الملقاة على كاهل المواطن اللبناني، إذ لا يجوز في ظل تعثر عملية التأليف أن تستمر الأمور على ما هي عليه اليوم"، وقال: إننا هنا، وبعدما لامس الاقتصاد الخطوط الحمراء، نأمل من جميع المعنيين اتخاذ زمام المبادرة، ونحن داعمون لأي خطوة ستؤخذ في سبيل إخراج البلاد والاقتصاد من الحال التي يمر فيها".

Disclaimer: Information in this document has been compiled by the Marketing Research Department of Fransabank for internal informative use only. Fransabank declines any responsibility for the contents herein.

Back to Top

L'Orient LE JOUR

Mikati pour une dissociation entre le dossier socio-économique et les conflits politiques

Le Premier ministre démissionnaire, Nagib Mikati, a jugé nécessaire de « ne pas lier les exigences de l'entente autour des décisions et des solutions socio-économiques qui intéressent toute la population aux conflits politiques en cours au Liban ».

M. Mikati a tenu ces propos devant une délégation des organismes économiques, conduite par M. Adnane Kassar, qu'il a reçue hier au Sérail. La délégation effectue, comme on le sait, une tournée auprès des hommes politiques pour discuter avec eux des retombées négatives des conflits politiques sur l'activité économique.

S'adressant à ses hôtes, M. Mikati a mis l'accent sur l'importance d'une « collaboration de tous pour l'adoption de politiques susceptibles de trouver des solutions efficaces aux flux incessant de refugiés syriens ainsi que les fonds nécessaires pour gérer cet exode et en circonscrire les conséquences au plan de la sécurité ». « Nous sommes en pourparlers avec les Nations unies pour tenter de régler ce problème, à travers notamment l'installation de camps en Syrie », a-t-il ajouté, avant de faire état de nouvelles mesures adoptées pour un meilleur contrôle de la frontière libano-syrienne.

M. Mikati a ensuite estimé que la stabilité au Liban « reste acceptable en dépit de ce qui se passe tout près des frontières », affirmant également « ne pas craindre pour l'activité économique qui est tout aussi acceptable ». Il a cependant reconnu que l'économie nationale est « en butte à des difficultés en raison de la dégradation politique et militaire dans le monde arabe ».

Il a ensuite appelé à la formation d'un nouveau gouvernement et réaffirmé son attachement à la poursuite des investigations au sujet des événements sanglants de Tripoli et du double attentat contre les mosquées.

Plus tard, les organismes économiques ont fait publier un communiqué dans lequel ils ont indiqué avoir fait part à M. Mikati de leurs inquiétudes à cause du marasme qui frappe les différents secteurs de la production « au moment où les conflits politiques entre les principales composantes du pays ne cessent de s'amplifier ».

Mise en garde

Soulignant les craintes liées à la guerre en Syrie « qui risque d'aggraver la pression sur l'économie nationale », les organismes économiques ont mis en garde contre le blocage au niveau des institutions, notamment au niveau de la formation d'un nouveau gouvernement et appelé les dirigeants à « adopter des positions courageuses de nature à protéger et à immuniser l'économie nationale ».

Ils ont ainsi jugé fondamental que l'État impose son autorité et accorde la priorité à la sécurité à Tripoli et dans toutes les régions libanaises, tout en redynamisant les institutions. Ils ont pressé les autorités de régler le dossier des réfugiés syriens et plus particulièrement celui de la concurrence de la main-d'œuvre syrienne. Dans ce même contexte, les organismes économiques les ont invitées à privilégier la production libanaise pour répondre aux besoins des populations syriennes déplacées.

Plus tard, le Premier ministre sortant a reçu la visite du ministre de l'Énergie et de l'Eau, Gebran Bassil, qui lui a fait part des résultats de ses entretiens à Chypre au sujet du dossier des ressources pétrolières et gazières en Méditerranée. À la presse, M. Bassil, qui s'était rendu pour la même raison auprès du président de la Chambre, Nabih Berry, a affirmé avoir également rappelé devant M. Mikati « le lourd préjudice provoqué par le retard au niveau du traitement de ce dossier ».

M. Mikati a tenu hier une réunion avec une délégation des organismes économiques. Photo Dalati et Nohra

Ce dernier s'est entretenu par la suite avec le ministre d'État, Marwan Kheireddine, puis avec l'ambassadeur du Qatar, Ali ben Hamad el-Meri, avant de recevoir le directeur des affaires du Moyen-Orient et d'Afrique au ministère suédois des Affaires étrangères, Robert Rydberg, qui a indiqué avoir abordé avec M. Mikati la conjoncture locale au Liban et le conflit en Syrie ainsi que ses répercussions sur le Liban.

« Nous tenons à exprimer une nouvelle fois notre appui ferme à la souveraineté du Liban, aux efforts des responsables libanais afin de limiter les effets de la crise syrienne sur le Liban et au maintien du débat autour des problèmes au sein des institutions libanaises », a-t-il déclaré à la presse.

Sur un autre plan, M. Mikati, a demandé au secrétaire général par intérim du Haut Comité de secours « de payer des indemnités aux sinistrés de Tripoli et du quartier de Roueiss, dans la banlieue sud ».

Back to Top

الأنوار

الهيئات دعت ميقاتي إلى حماية الاقتصاد

القصّار: لا يجوز بقاء الوضع من دون حلول

الثلاثاء,19 تشرين الثاني 2013 الموافق 16 محرم 1435 هـ

الرئيس ميقاتي مجتمعاً بوفد الهيئات الاقتصادية

نقل وفد الهيئات الاقتصادية برئاسة الوزير السابق عدنان القصّار إلى رئيس حكومة تصريف الاعمال نجيب ميقاتي في السراي، هواجسه في ضوء الركود الذي تشهده القطاعات الإنتاجية مع تزايد منسوب الخلافات السياسية بين المكوّنات الاساسية في البلاد.

وألقى القصّار باسم الوفد كلمة في بداية اللقاء، شكر فيها للرئيس ميقاتي «إتاحته الفرصة

Disclaimer: Information in this document has been compiled by the Marketing Research Department of Fransabank for internal informative use only. Fransabank declines any responsibility for the contents herein.

للهيئات لعرض مطالبها والاستماع الى مقترحاتها في ما يخص الوضع الاقتصادي في ظل استمرار حكومة تصريف الاعمال، وما يمكن فعله للخروج من هذه الأزمة التي أرخت بثقلها على مجمل الأوضاع في البلاد».
ولفت الى أن «اللقاء يأتي في ظروف استثنائية وصعبة، حيث الأزمة السورية ترخي بكامل ثقلها على الوضع الداخلي، وهناك خشية كبيرة من أن تتزايد الضغوط على لبنان في المرحلة المقبلة، بما سيضاعف من حجم الأعباء على الاقتصاد وكاهل المواطن اللبناني بالتأكيد، خصوصاً في ظل تزايد الانقسام السياسي الذي ارتفع منسوبه في الأيام الاخيرة».
وتابع: إزاء ذلك، لا بد أن نقول أمامكم وانتم الحريصون على مصلحة البلاد كما رئيس الجمهورية العماد ميشال سليمان ورئيس مجلس النواب نبيه بري، لا يجوز أن يبقى الوضع على ما هو عليه ومن دون أي حلول، خصوصاً أن هناك أموراً أساسية تحتاج إلى معالجة كمراسيم النفط أو غيرها من الأمور التي تمس لقمة عيش المواطن اللبناني.
ودعا القصّار الرئيس ميقاتي الى «اتخاذ الموقف الشجاع الذي من شأنه أن يحمي الاقتصاد اللبناني ويحصّنه ويخفف من الأعباء الثقيلة الملقاة على كاهل المواطن اللبناني، إذ لا يجوز في ظل تعثر عملية التأليف أن تستمر الأمور على ما هي عليه اليوم»، وقال: إننا هنا، وبعدما لامس الاقتصاد الخطوط الحمراء، نأمل من جميع المعنيين اتخاذ زمام المبادرة، ونحن داعمون لأي خطوة ستؤخذ في سبيل إخراج البلاد والاقتصاد من الحال التي يمر فيها.
محاور البحث
وطُرحت خلال الاجتماع المواضيع الآتية:
- ضرورة استعادة الدولة هيبتها، وإعطاء موضوع الأمن الأولوية في طرابلس والمناطق اللبنانية كافة.
- معالجة موضوع النزوح السوري بعدما تفاقم عدد النازحين بشكل يفوق طاقة لبنان على تحمّله. يضاف إلى ذلك المزاحمة التي تتعرّض لها اليد العاملة اللبنانية من قبل اليد العاملة السورية.
- ضرورة إعطاء الانتاج اللبناني الأفضلية في تلبية احتياجات النازحين السوريين.
- إعادة تفعيل دورة الحياة المؤسساتية في لبنان.
وكان هناك تقارب في وجهات النظر واتفاق على المتابعة.

Back to Top

Disclaimer: Information in this document has been compiled by the Marketing Research Department of Fransabank for internal informative use only. Fransabank declines any responsibility for the contents herein.

الأنوار
Al Anwar

ميقاتي: لفصل النزاع السياسي عن القرارات الاقتصادية والاجتماعية

الرئيس ميقاتي ووفد الهيئات الاقتصادية

دعا رئيس الحكومة نجيب ميقاتي الى «فصل النزاع السياسي الحاد الذي يشهده لبنان حاليا عن ضرورة التوافق على القرارات والحلول الإقتصادية والإجتماعية التي تعود بالفائدة على جميع المواطنين».

ورأى في خلال إستقباله وفد الهيئات الاقتصادية «اننا وإياكم فريق واحد من اجل مصلحة البلد والمواطنين، ومن الضروري والملح التعاون لاعتماد سياسات تابعة من إجماع وطني راسخ لإيجاد حلول فعالة لقضية التدفق المضطرد للنازحين السوريين الى لبنان، وتأمين موارد كافية من أجل إدارة هذا النزوح وتطويق نتائجه السلبية». ولفت الى «اننا نبحث مع الامم المتحدة في سبل معالجة معضلة النزوح السوري لجهة إقامة مخيمات للنازحين داخل الاراضي السورية. كما أن هناك اجراءات جديدة نتخذها لضبط الحدود اللبنانية مع سوريا ومعالجة موضوع النازحين».

وأشار الى «أن الاستقرار لا يزال مقبولا في لبنان رغم الظروف المحيطة بنا، والاقتصاد اللبناني لا تزال دورته مقبولة وانا لست خائفا لهذه الناحية». وقال: «إن الإقتصاد اللبناني يواجه أياما صعبة نتيجة تردي الأوضاع السياسية والأمنية في العالم العربي ككل وخاصة وقع النزاع السوري على لبنان».

وإذ لفت الى «أن الحكومة تقوم بتصريف الاعمال ضمن الحدود المقبولة دستوريا»، دعا الى «تشكيل حكومة جديدة تكون مكتملة الأوصاف».

وشدد على انه «متمسك باستكمال التحقيقات القضائية في احداث طرابلس وتفجير المسجدين وسوق المرتكبين الى العدالة»، مبديا إرتياحه الى مسار تنفيذ الخطة الأمنية في طرابلس».

الهيئات الاقتصادية

وكان ميقاتي استقبل وفدا من الهيئات الاقتصادية برئاسة عدنان القصار ظهر امس في السراي.

وجاء في بيان صادر عن الهيئات «أن البحث تناول الأوضاع العامة على الساحة الداخلية، ولا سيما ما يتصل منها بالوضع الاقتصادي، حيث نقل الوفد هواجس الهيئات والفاعليات الاقتصادية في ضوء الركود الذي تشهده القطاعات الإنتاجية مع تزايد منسوب الخلافات السياسية بين المكونات الاساسية في البلاد».

وجاء في البيان: «إن القصار القى كلمة في مستهل اللقاء باسم الوفد، فشكر للرئيس ميقاتي إتاحته الفرصة للهيئات لعرض مطالبها والاستماع الى مقترحاتها في ما يخص الوضع الاقتصادي في ظل استمرار حكومة تصريف الاعمال، وتمت الاشارة الى شكره على هذا الأداء خلال هذه الفترة، وما يمكن فعله للخروج من هذه الأزمة التي ارخت بثقلها على مجمل الأوضاع في البلاد».

ولفت القصار الى ان اللقاء «يأتي في ظروف استثنائية وصعبة، حيث الأزمة السورية ترخي بكامل ثقلها على الوضع الداخلي، وهناك خشية كبيرة من أن تتزايد الضغوط على لبنان في المرحلة المقبلة، بما سيضاعف من حجم الأعباء على الاقتصاد وكاهل المواطن اللبناني بالتأكيد، خصوصا في ظل تزايد الانقسام السياسي الذي ارتفع منسوبه في الأيام الاخيرة، معولين على دوره الوطني بوصل ما إنقطع بين طرفي النزاع».

وتابع: «إزاء ذلك، لا بد أن نقول أمامكم وانتم الحريصون على مصلحة البلاد، كما فخامة رئيس الجمهورية العماد ميشال سليمان، وكما دولة رئيس مجلس النواب الأستاذ نبيه بري، انه لا يجوز أن يبقى الوضع على ما هو ومن دون اي حلول، خصوصا أن هناك أمورا أساسية تحتاج الى معالجة كمراسيم النفط، او غيرها من الأمور التي تمس بلقمة عيش المواطن اللبناني».

ودعا القصار الرئيس ميقاتي الى «اتخاذ الموقف الشجاع الذي من شانه أن يحمي الاقتصاد اللبناني ويحصنه ويخفف الأعباء الثقيلة الملقاة على كاهل المواطن اللبناني، إذ لا يجوز في ظل تعثر عملية التاليف أن تستمر الأمور على الوضع الذي باتت عليه اليوم، وإننا هنا بعدما لامس الاقتصاد الخطوط الحمراء، نأمل من جميع المعنيين اتخاذ زمام المبادرة، ونحن ندعم اي خطوة سوف تتخذ في سبيل اخراج البلاد والاقتصاد من الحالة التي يمر فيها».

ولفت البيان الى انه طرحت خلال الاجتماع المواضيع الآتية:

- ضرورة استعادة الدولة لهيبتها، وإعطاء موضوع الأمن الأولوية في طرابلس وكافة المناطق اللبنانية.
- معالجة موضوع النزوح السوري بعدما تفاقم عدد النازحين بشكل يفوق طاقة لبنان على تحمله. يضاف إلى ذلك موضوع المزاحمة التي تتعرض لها اليد العاملة اللبنانية من قبل اليد العاملة السورية.
- ضرورة إعطاء الانتاج اللبناني الأفضلية في تلبية احتياجات النازحين السوريين.
- إعادة تفعيل دورة الحياة المؤسساتية في لبنان. وكان هناك تطابق في وجهات النظر واتفاق على المتابعة

التتمة ١٧

(الآتي ونفا)

التتمة ٢

ميقاتي: لفصل النزاع السياسي...

بين دولة الرئيس والهيئات».

واستقبل ميقاتي وزير الطاقة والمياه جبران باسيل الذي اشار بعد اللقاء الى انه اطلع رئيس الحكومة على نتائج زيارته الرسمية لقبرص والبحث في موضوعي النفط والمياه.

ولفت الى ان «البحث تناول ايضا موضوع زيارة الوفد الأميركي للبنان اليوم والنقاط الواجب بحثها في موضوع الحدود والموارد البترولية ليكون الموقف اللبناني واحدا في المحافظة على حقوق لبنان».

أضاف: «لقد ذكرت الرئيس ميقاتي بالاضرار الجسيمة الناتجة من تاخير بت ملف النفط».

واستقبل ميقاتي الوزير مروان خير الدين الذي قال بعد اللقاء: «كانت مناسبة للبحث مع دولة الرئيس في كل الأمور والتشديد على ضرورة تشكيل حكومة جديدة في أسرع وقت، وعلى أهمية أن لا يبقى الوضع في لبنان كما هو عليه الآن. ونقلت الى الرئيس ميقاتي تحيات الأمير طلال ارسلان الذي يشد على يدي دولته في مسألة الخطة الأمنية في طرابلس، وتأكيد ضرورة إطلاق يد القوى الأمنية ولا سيما الجيش اللبناني للقيام بكل مهماته لحماية البلد، ولا سيما في ما بات يعرف بمعركة القلمون التي يمكن ان تشكل خطرا كبيرا على لبنان لجهة نزوح المقاتلين في سوريا الى لبنان. وحرصا منا على سياسة النأي بالنفس التي تنتهجها الحكومة نطلب من جميع القوى الأمنية حماية الحدود اللبنانية لجهة عدم دخول المقاتلين إلى لبنان، لأننا لا نريد ان ينتقل ما يجري في سوريا الى لبنان».

واستقبل ميقاتي سفير قطر الجديد علي بن حمد المري في زيارة بروتوكولية لمناسبة تسلمه مهماته الديبلوماسية.

بعد اللقاء اعلن السفير القطري انه نقل تحيات رئيس الحكومة القطرية الى الرئيس ميقاتي مشددا على أهمية تمتين العلاقات بين البلدين.

والتقى ايضا مدير شؤون الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لدى وزارة الخارجية السويدية السفير روبرت رايدبرغ في حضور سفير السويد نيكولاس كيبون.

بعد اللقاء قال رايدبرغ: «عقدنا لقاء جيدا مع رئيس الحكومة تباحثنا خلاله في الوضع الراهن في لبنان وبحثنا مطولا في النزاع المأساوي في سوريا وتأثيره على لبنان بما في ذلك الأحداث التي حصلت في الأيام الأخيرة. يهمنا ان نعبر مرة جديدة عن دعمنا القوي لسيادة لبنان ولجهود المسؤولين اللبنانيين في محاولة الحد من حجم تداعيات الأزمة في سوريا والمحافظة على الحوار لحل المسائل المتعلقة بسير العمل في المؤسسات اللبنانية».

واستقبل ميقاتي السيدة غنى الأسير من سرية حرس رئاسة الحكومة، والتي فازت في ماراتون لبنان عن فئة السيدات، وذلك في حضور الأمين العام لرئاسة مجلس الوزراء الدكتور سهيل بوجي وقائد سرية حرس رئاسة الحكومة العقيد احمد الحجار وضباط السرية.

وهنأ ميقاتي السيدة الأسير على نجاحها وتمنى لها التوفيق.

وأجرى إتصالا هاتفيا بنقيب المحامين الجديد جورج جريج، هنأه في خلاله بانتخابه نقيبا، متمنيا له التوفيق، «لكي تبقى نقابة المحامين حصنا أساسيا للدفاع عن الحرية والديموقراطية».

وطلب الرئيس ميقاتي من الأمين العام للهيئة العليا للاغاثة بالوكالة خلال إجتماع عقده الاسراع في البدء بدفع التعويضات المقررة عن متفجرتي طرابلس ومتفجرة الرويس، وذلك وفق الاصول القانونية، بعد صدور مرسوم تأمين الاعتمادات اللازمة لذلك يوم السبت الفائت.

كما كلف ميقاتي الأمين العام للهيئة العليا للاغاثة بالوكالة المباشرة بأجراء مسح بالأضرار الناتجة عن الاشتباكات الأخيرة في طرابلس.

Back to Top

Disclaimer: Information in this document has been compiled by the Marketing Research Department of Fransabank for internal informative use only. Fransabank declines any responsibility for the contents herein.

ميقاتي: لفصل النزاع السياسي عن ضرورة التوافق على القرارات والحلول الإقتصاديّة والإجتماعيّة

ميقاتي مع سفير قطر (دالاتي ونهرا)

دعا رئيس الحكومة نجيب ميقاتي الى «فصل النزاع السياسي الحاد الذي يشهده لبنان حاليا عن ضرورة التوافق على القرارات والحلول الإقتصادية والإجتماعية التي تعود بالفائدة على جميع المواطنين».

ورأى في خلال إستقباله وفد الهيئات الاقتصادية «أننا واياكم فريق واحد من اجل مصلحة البلد والمواطنين، ومن الضروري والملح التعاون لاعتماد سياسات نابعة من إجماع وطني راسخ لإيجاد حلول فعالة لقضية التدفق المضطرد للنازحين السوريين الى لبنان، وتامين موارد كافية من أجل إدارة هذا النزوح وتطويق نتائجه السلبية». ولفت الى «أننا نبحث مع الامم المتحدة في سبل معالجة معضلة النزوح السوري لجهة إقامة مخيمات للنازحين داخل الاراضي السورية. كما أن هناك اجراءات جديدة نتخذها لضبط الحدود اللبنانية مع سوريا ومعالجة موضوع النازحين».

وأشار الى «أن الاستقرار لا يزال مقبولا في لبنان رغم الظروف المحيطة بنا، والاقتصاد اللبناني لا تزال دورته مقبولة وانا لست خائفا لهذه الناحية». وقال: «إن الإقتصاد اللبناني يواجه أياما صعبة نتيجة تردي الأوضاع السياسية والأمنية في العالم العربي ككل وخاصة وقع النزاع السوري على لبنان».

وإذ لفت الى «أن الحكومة تقوم بتصريف الاعمال ضمن الحدود المقبولة دستوريا»، دعا الى «تشكيل حكومة جديدة تكون مكتملة الأوصاف».

وإستقبل ميقاتي الوزير مروان خير الدين الذي قال بعد اللقاء: «نقلت الى الرئيس ميقاتي تحيات الأمير طلال ارسلان الذي يشد على يدي دولته في مسألة الخطة الأمنية في طرابلس، وتأكيد ضرورة إطلاق يد القوى الأمنية ولا سيما الجيش اللبناني للقيام بكل مهماته لحماية البلد، ولا سيما في ما بات يعرف بمعركة القلمون التي يمكن أن تشكل خطرا كبيرا على لبنان لجهة نزوح المقاتلين في سوريا الى لبنان.

واستقبل ميقاتي سفير قطر الجديد علي بن حمد المري في زيارة بروتوكولية لمناسبة تسلمه مهماته الديبلوماسية.

وإستقبل ميقاتي السيدة غني الأسير من سرية حرس رئاسة الحكومة، والتي فازت في ماراتون لبنان عن فئة السيدات، وذلك في حضور الأمين العام لرئاسة مجلس الوزراء الدكتور سهيل بوجي وقائد سرية حرس رئاسة الحكومة العقيد أحمد الحجار وضباط السرية.

وأجرى إتصالا هاتفيا بنقيب المحامين الجديد جورج جريج، هنأه في خلاله بانتخابه نقيبا.

على صعيد آخر، طلب ميقاتي من الأمين العام للهيئة العليا للاغاثة بالوكالة خلال إجتماع عقده اليوم الاسراع في البدء بدفع التعويضات المقررة عن متفجرتي طرابلس ومتفجرة الرويس، وذلك وفق الاصول القانونية، بعد صدور مرسوم تأمين الاعتمادات اللازمة لذلك يوم السبت الفائت.

كما كلف ميقاتي الأمين العام للهيئة العليا للاغاثة بالوكالة المباشرة باجراء مسح بالأضرار الناتجة عن الاشتباكات الأخيرة في طرابلس.

Disclaimer: Information in this document has been compiled by the Marketing Research Department of Fransabank for internal informative use only. Fransabank declines any responsibility for the contents herein.

وفد الهيئات الاقتصادية عرض مخاطر الأوضاع في السراي

ميقاتي : لفصل النزاع السياسي والتوافق على حلول وقرارات اقتصادية

القصّار : لتأخذ الحكومة الحالية إجراءات طالما تعثّر تشكيل حكومة

دعا رئيس الحكومة نجيب ميقاتي الى «فصل النزاع السياسي الحاد الذي يشهده لبنان حاليا عن ضرورة التوافق على القرارات والحلول الإقتصادية والإجتماعية التي تعود بالفائدة على جميع المواطنين».

ورأى خلال إستقباله وفد الهيئات الاقتصادية «أننا وإياكم فريق واحد من اجل مصلحة البلد والمواطنين، ومن الضروري والملح التعاون لاعتماد سياسات نابعة من إجماع وطني راسخ لإيجاد حلول فعالة لقضية التدفق المضطرد للنازحين السوريين الى لبنان، وتامين موارد كافية من أجل إدارة هذا النزوح وتطويق نتائجه السلبية». ولفت الى «أننا نبحث مع الامم المتحدة في سبل معالجة معضلة النزوح السوري لجهة إقامة مخيمات للنازحين داخل الاراضي السورية . كما أن هناك اجراءات جديدة نتخذها لضبط الحدود اللبنانية مع سوريا ومعالجة موضوع النازحين».

وأشار الى «أن الاستقرار لا يزال مقبولا في لبنان رغم الظروف المحيطة بنا، والاقتصاد اللبناني لا تزال دورته مقبولة وانا لست خائفا لهذه الناحية». وقال: «إن الإقتصاد اللبناني يواجه اياما صعبة نتيجة تردي الأوضاع السياسية والأمنية في العالم العربي ككل وخاصة وقع النزاع السوري على لبنان».

وإذ لفت الى «أن الحكومة تقوم بتصريف الاعمال ضمن الحدود المقبولة دستوريا»، دعا الى «تشكيل حكومة جديدة تكون مكتملة الأوصاف».

وشدد على أنه «متمسك باستكمال التحقيقات القضائية في احداث طرابلس وتفجير المسجدين وسوق المرتكبين الى العدالة»، مبديا إرتياحه الى مسار تنفيذ الخطة الأمنية في طرابلس».

وفد الهيئات مجتمعاً مع ميقاتي (دالاتي ونهرا)

وكان ميقاتي إستقبل وفدا من الهيئات الاقتصادية برئاسة عدنان القصار ظهر امس في السرايا.

وجاء في بيان صادر عن الهيئات «أن البحث تناول الأوضاع العامة على الساحة الداخلية، ولا سيما ما يتصل منها بالوضع الاقتصادي، حيث نقل الوفد هواجس الهيئات والفاعليات الاقتصادية في ضوء الركود الذي تشهده القطاعات الإنتاجية مع تزايد منسوب الخلافات السياسية بين المكونات الاساسية في البلاد».

وجاء في البيان: «إن القصار القى كلمة في مستهل اللقاء باسم الوفد، فشكر للرئيس ميقاتي إتاحته الفرصة للهيئات لعرض مطالبها والاستماع الى مقترحاتها في ما يخص الوضع الاقتصادي في ظل استمرار حكومة تصريف الاعمال، وما يمكن فعله للخروج من هذه الأزمة التي ارخت بثقلها على مجمل الأوضاع في البلاد. ولفت الى أن «اللقاء يأتي في ظروف استثنائية وصعبة، حيث الأزمة السورية ترخي بكامل ثقلها على الوضع الداخلي، وهناك خشية كبيرة من أن تتزايد الضغوط على لبنان في المرحلة المقبلة، بما سيضاعف من حجم الأعباء على الاقتصاد وكاهل المواطن اللبناني بالتأكيد، خصوصا في ظل تزايد الانقسام السياسي الذي ارتفع منسوبه في الأيام الاخيرة، معولين على دوره الوطني بوصل ما إنقطع بين طرفي النزاع».

وتابع: «ازاء ذلك، لا بد أن نقول أمامكم وانتم الحريصون على مصلحة البلاد، كما فخامة رئيس الجمهورية العماد ميشال سليمان، وكما دولة رئيس مجلس النواب الأستاذ نبيه بري، أنه لا يجوز أن يبقى الوضع على ما هو ومن دون أي حلول، خصوصا أن هناك أمورا أساسية تحتاج إلى معالجة كمراسيم النفط، أو غيرها من الأمور التي تمس لقمة عيش المواطن اللبناني».

ودعا القصار الرئيس ميقاتي الى «اتخاذ الموقف الشجاع الذي من شأنه أن يحمي الاقتصاد اللبناني ويحضنه ويخفف الأعباء الثقيلة الملقاة على كاهل المواطن اللبناني، إذ لا يجوز في ظل تعثر عملية التأليف أن تستمر الأمور على ما هي عليه اليوم، وإننا هنا بعدما لامس الاقتصاد الخطوط الحمراء، نأمل من جميع المعنيين اتخاذ زمام المبادرة، ونحن ندعم اي خطوة سوف تتخذ في سبيل اخراج البلاد والاقتصاد من الحالة التي يمران فيها».

ولفت البيان الى انه طرحت خلال الاجتماع المواضيع الآتية:

– ضرورة استعادة الدولة لهيبتها، وإعطاء موضوع الأمن الأولوية في طرابلس وكافة المناطق اللبنانية.

– معالجة موضوع النزوح السوري بعدما تفاقم عدد النازحين بشكل يفوق طاقة لبنان على تحمله. يضاف إلى ذلك موضوع المزاحمة التي تتعرض لها اليد العاملة اللبنانية من قبل اليد العاملة السورية.

– ضرورة إعطاء الانتاج اللبناني الأفضلية في تلبية احتياجات النازحين السوريين.

– إعادة تفعيل دورة الحياة المؤسساتية في لبنان. وكان هناك تطابق في وجهات النظر واتفاق على المتابعة بين دولة الرئيس والهيئات».

Back to Top

البلد

« الهيئات» تدعو ميقاتي إلى حماية الاقتصاد

صدى البلد

الرئيس ميقاتي مجتمعاً الى وفد الهيئات الاقتصادية التي نقلت له هواجسها دالاتي ونهرا

نقل وفد الهيئات الاقتصادية برئاسة الوزير السابق عدنان القصار إلى رئيس حكومة تصريف الاعمال نجيب ميقاتي في السراي، هواجسها والفاعليات الاقتصادية كافة في ضوء الركود الذي تشهده القطاعات الإنتاجية مع تزايد منسوب الخلافات السياسية بين المكوّنات الاساسية في البلاد.

القصار

وألقى القصار باسم الوفد كلمة في بداية اللقاء، شكر فيها للرئيس ميقاتي «إتاحته الفرصة للهيئات لعرض مطالبها والاستماع الى مقترحاتها في ما يخص الوضع الاقتصادي في ظل استمرار حكومة تصريف الاعمال، وما يمكن فعله للخروج من هذه الأزمة التي ارخت بثقلها على مجمل الأوضاع في البلاد». ولفت الى أن «اللقاء يأتي في ظروف استثنائية وصعبة، حيث الأزمة السورية ترخي بكامل ثقلها على الوضع الداخلي، وهناك خشية كبيرة من أن تتزايد الضغوط على لبنان في المرحلة المقبلة، بما سيضاعف حجم الأعباء على الاقتصاد وكاهل المواطن اللبناني بالتأكيد، خصوصاً في ظل تزايد الانقسام السياسي الذي ارتفع منسوبه في الأيام الأخيرة».

وتابع: لا بد أن نقول أمامكم وانتم حريصون على مصلحة البلاد كما رئيس الجمهورية العماد ميشال سليمان ورئيس مجلس النواب نبيه بري، لا يجوز أن يبقى الوضع على ما هو عليه ومن دون أي حلول، خصوصاً أن هناك أموراً أساسية تحتاج إلى معالجة كمراسيم النفط أو غيرها من الأمور التي تمس لقمة عيش المواطن اللبناني. ودعا القصار الرئيس ميقاتي الى «اتخاذ الموقف الشجاع الذي من شأنه أن يحمي الاقتصاد اللبناني ويحضنه ويخفف الأعباء الثقيلة الملقاة على كاهل المواطن اللبناني، إذ لا يجوز في ظل تعثر عملية التأليف أن تستمر الأمور على ما هي عليه اليوم»، وقال: إننا هنا، وبعدما لامس الاقتصاد الخطوط الحمراء، نأمل من جميع المعنيين اتخاذ زمام المبادرة، ونحن داعمون لأي خطوة ستتخذ في سبيل إخراج البلاد والاقتصاد من الحال التي يمر فيها.

وطرحت خلال الاجتماع المواضيع الآتية:- ضرورة استعادة الدولة هيبتها، وإعطاء موضوع الأمن الأولوية في طرابلس والمناطق اللبنانية كافة، معالجة موضوع النزوح السوري بعدما تفاقم عدد النازحين بشكل يفوق طاقة لبنان على تحمّله. يضاف إلى ذلك المزاحمة التي تتعرّض لها اليد العاملة اللبنانية من قبل اليد العاملة السورية، ضرورة إعطاء الانتاج اللبناني الأفضلية في تلبية احتياجات النازحين السوريين وإعادة تفعيل دورة الحياة المؤسساتية في لبنان. علماً أنه كان هناك تطابق في وجهات النظر واتفاق على المتابعة.

Back to Top

FRANSABANK

Disclaimer: Information in this document has been compiled by the Marketing Research Department of Fransabank for internal informative use only. Fransabank declines any responsibility for the contents herein.

القصار بعد إجتماع «الهيئات»: الإقتصاد اللبناني لامس الخطوط الحمر

دعا رئيس الحكومة نجيب ميقاتي الى «فصل النزاع السياسي الحاد الذي يشهده لبنان حاليا عن ضرورة التوافق على القرارات والحلول الإقتصادية والإجتماعية التي تعود بالفائدة على جميع المواطنين».

ورأى في خلال إستقباله وفد الهيئات الاقتصادية «أن الاستقرار لا يزال مقبولا في لبنان رغم الظروف المحيطة بنا، والاقتصاد اللبناني لا تزال دورته مقبولة وانا لست خائفا لهذه الناحية». وقال: «إن الإقتصاد اللبناني يواجه أياما صعبة نتيجة تردي الأوضاع السياسية والأمنية في العالم العربي ككل وخاصة وقع النزاع السوري على لبنان».

وإذ لفت الى «أن الحكومة تقوم بتصريف الاعمال ضمن الحدود المقبولة دستوريا»، دعا الى «تشكيل حكومة جديدة تكون مكتملة الأوصاف».

وكان ميقاتي إستقبل وفدا من الهيئات الاقتصادية برئاسة الوزير السابق عدنان القصار ظهر امس في السراي.

وجاء في بيان صادر عن الهيئات «أن البحث تناول الأوضاع العامة على الساحة الداخلية، لا سيما ما يتصل منها بالوضع الاقتصادي، حيث نقل الوفد هواجس الهيئات والفاعليات الاقتصادية في ضوء الركود الذي تشهده القطاعات الإنتاجية مع تزايد منسوب الخلافات السياسية بين المكونات الاساسية في البلاد».

ولفت القصار الى ان اللقاء «يأتي في ظروف استثنائية وصعبة، حيث الأزمة السورية ترخي بكامل ثقلها على الوضع الداخلي، وهناك خشية كبيرة من أن تتزايد الضغوط على لبنان في المرحلة المقبلة، بما سيضاعف من حجم الأعباء على الاقتصاد وكاهل المواطن اللبناني بالتأكيد، خصوصا في ظل تزايد الانقسام السياسي الذي ارتفع منسوبه في الأيام الاخيرة، معولين على دوره الوطني بوصل ما إنقطع بين طرفي النزاع».

وتابع: «إزاء ذلك، لا بد أن نقول أمامكم وانتم الحريصون على مصلحة البلاد، كما رئيس الجمهورية العماد ميشال سليمان، وكما رئيس مجلس النواب نبيه بري، أنه لا يجوز أن يبقى الوضع على ما هو ومن دون أي حلول، وخصوصا أن هناك أمورا أساسية تحتاج إلى معالجة كمراسيم النفط، أو غيرها من الأمور التي تمس بلقمة عيش المواطن اللبناني».

ودعا القصار الرئيس ميقاتي الى «اتخاذ الموقف الشجاع الذي من شانه أن يحمي الاقتصاد اللبناني ويحصنه ويخفف الأعباء الثقيلة الملقاة على كاهل المواطن اللبناني، إذ لا يجوز في ظل تعثر عملية التأليف أن تستمر الأمور على الوضع الذي باتت عليه اليوم، وإننا هنا بعدما لامس الاقتصاد الخطوط الحمر، نأمل من جميع المعنيين اتخاذ زمام المبادرة، ونحن ندعم اي خطوة سوف تتخذ في سبيل اخراج البلاد والاقتصاد من الحال التي يمر فيها».

ولفت البيان الى أنه طرحت خلال الاجتماع المواضيع الآتية:

«-ضرورة استعادة الدولة لهيبتها، وإعطاء موضوع الأمن الأولوية في طرابلس وكافة المناطق اللبنانية.

- معالجة موضوع النزوح السوري بعدما تفاقم عدد النازحين بشكل يفوق طاقة لبنان على تحمله. يضاف إلى ذلك موضوع المزاحمة التي تتعرض لها اليد العاملة اللبنانية من قبل اليد العاملة السورية.

- ضرورة إعطاء الانتاج اللبناني الأفضلية في تلبية احتياجات النازحين السوريين.

- إعادة تفعيل دورة الحياة المؤسساتية في لبنان. وكان هناك تطابق في وجهات النظر واتفاق على المتابعة

Disclaimer: Information in this document has been compiled by the Marketing Research Department of Fransabank for internal informative use only. Fransabank declines any responsibility for the contents herein.

بين دولة الرئيس والهيئات».

Back to Top

Disclaimer: Information in this document has been compiled by the Marketing Research Department of Fransabank for internal informative use only. Fransabank declines any responsibility for the contents herein.

الحياة

ميقاتي: إجراءات جديدة لضبط الحدود

□ بيروت – «الحياة»

■ حض رئيس حكومة تصريف الأعمال اللبنانية نجيب ميقاتي على «فصل النزاع السياسي الحاد الذي يشهده لبنان حالياً عن ضرورة التوافق على القرارات والحلول الاقتصادية والاجتماعية التي تعود بالفائدة على جميع المواطنين»، داعياً إلى «تشكيل حكومة جديدة تكون مكتملة الأوصاف». وأعلن تمسكه باستكمال التحقيقات القضائية في أحداث طرابلس وتفجير المسجدين وسوق المرتكبين إلى العدالة، مبدياً ارتياحه إلى مسار تنفيذ الخطة الأمنية في طرابلس.

وإذ كشف ميقاتي أمام وفد الهيئات الاقتصادية في لبنان زاره في السراي الكبيرة عن بحث يجري «مع الأمم المتحدة في سبل معالجة معضلة النزوح السوري لجهة إقامة مخيمات للنازحين داخل الأراضي السورية وإجراءات جديدة نتخذها لضبط الحدود اللبنانية مع سورية ومعالجة موضوع النازحين»، دعا إلى «اعتماد سياسات نابعة من إجماع وطني راسخ لإيجاد حلول فاعلة لقضية التدفق المطرد للنازحين السوريين إلى لبنان، وتأمين موارد كافية من اجل إدارة هذا النزوح وتطويق نتائجه السلبية».

واعتبر «أن الاستقرار لا يزال مقبولاً في لبنان على رغم الظروف المحيطة بنا».

وأوضح بيان صادر عن الهيئات «أن الوفد نقل هواجسهم في ضوء الركود الذي تشهده القطاعات الإنتاجية مع تزايد منسوب الخلافات السياسية بين المكونات الأساسية في البلاد». وعبر القصار في كلمة عن «خشية كبيرة من أن تتزايد الضغوط على لبنان في المرحلة المقبلة». وشدد على انه «لا يجوز في ظل تعثر عملية التأليف أن تستمر الأمور على ما هي عليه وإننا بعدما لامس الاقتصاد الخطوط الحمر، نأمل من جميع المعنيين اتخاذ زمام المبادرة، وندعم أي خطوة ستتخذ في سبيل إخراج البلاد والاقتصاد من الحالة التي يمر فيها».

وكان ميقاتي التقى وزير الطاقة جبران باسيل واطلع منه على نتائج زيارته الرسمية لقبرص والبحث في موضوعي النفط والمياه».

وأوضح الوزير مروان خير الدين بعد زيارته ميقاتي انه جرى تأكيد «ضرورة إطلاق يد القوى الأمنية ولا سيما الجيش اللبناني للقيام بكل مهماته لحماية البلد في ما بات يعرف بمعركة القلمون التي يمكن أن تشكل خطراً كبيراً على لبنان».

وبحث ميقاتي مع مدير شؤون الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لدى وزارة الخارجية السويدية السفير روبرت رايدبرغ «النزاع الماسوي في سورية وتأثيره على لبنان بما في ذلك الأحداث التي حصلت في الأيام الأخيرة»، بحسب تصريح المسؤول السويدي الذي جدد «دعمنا القوي لسيادة لبنان ولجهود المسؤولين اللبنانيين في محاولة الحد من حجم تداعيات الأزمة في سورية والحفاظ على الحوار لحل المسائل المتعلقة بسير عمل المؤسسات اللبنانية».

واتصل ميقاتي بنقيب المحامين الجديد في بيروت جورج جريج، وهنأه بانتخابه نقيباً، متمنياً له التوفيق «لكي تبقى نقابة المحامين حصناً للدفاع عن الحرية».

Back to Top

الجمهورية

ميقاتي إستقبل «الهيئات»: الإقتصاد يُواجه أياماً صعبة

دعا رئيس الحكومة نجيب ميقاتي «الى فصل النزاع السياسي الحاد الذي يشهده لبنان حاليا عن ضرورة التوافق على القرارات والحلول الاقتصادية والاجتماعية التي تعود بالفائدة على جميع المواطنين».

الجمهورية

اجتمع مساء أمس وفد من الهيئات الاقتصادية برئاسة الوزير السابق عدنان القصار مع وفد من الاتحاد العمالي العام برئاسة غسان غصن بهدف الطلب من الاتحاد ضم صوته الى صوت الهيئات الاقتصادية في مواجهة الوضع القائم، وتشكيل قوى عاملة حلقة ضغط على اهل القرار وأهل السياسة من أجل تهدئة الاجواء ومنسوب التصاريح الاعلامية التحريضية. كما ناقش المجتمعون ملف العمالة السورية ومنافستها للعمالة اللبنانية مع ضرورة الاسراع في تشكيل حكومة جديدة.

وكان وفد من الهيئات الاقتصادية برئاسة القصار زار أمس رئيس حكومة تصريف الاعمال نجيب ميقاتي الذي اكد خلال اللقاء "أننا وإياكم فريق واحد من أجل مصلحة البلد والمواطنين ومن الضروري والملح التعاون لاعتماد سياسات نابعة من إجماع وطني راسخ لإيجاد حلول فعّالة لقضية التدفق المضطرد للنازحين السوريين الى لبنان، وتأمين موارد كافية من أجل إدارة هذا النزوح وتطويق نتائجه السلبية".

ولفت الى "أننا نبحث مع الامم المتحدة سبل معالجة معضلة النزوح السوري لجهة إقامة مخيمات للنازحين داخل الاراضي السورية، كما أن هناك اجراءات جديدة نتخذها لضبط الحدود اللبنانية مع سوريا ومعالجة موضوع النازحين".

واشار الى "ان الاستقرار لا يزال مقبولا في لبنان رغم الظروف المحيطة بنا، والاقتصاد اللبناني لا تزال دورته مقبولة وانا لست خائفا لهذه الناحية". وقال "إن الإقتصاد اللبناني يواجه أياماً صعبة نتيجة تردّي الأوضاع السياسية والأمنية في العالم العربي ككل وخصوصاً وقع النزاع السوري على لبنان".

وإذ لفت الى "أن الحكومة تقوم بتصريف الاعمال ضمن الحدود المقبولة دستورياً" دعا "الى تشكيل حكومة جديدة تكون مكتملة الأوصاف".

القصار

من جهته، لفت القصار الى أن "اللقاء يأتي في ظروف استثنائية وصعبة حيث الأزمة السورية ترخي بكامل ثقلها على الوضع الداخلي، وهناك خشية كبيرة من أن تتزايد الضغوط على لبنان في المرحلة المقبلة، بما سيضاعف من حجم الأعباء على الاقتصاد وكاهل المواطن اللبناني بالتأكيد، خصوصاً في ظل تزايد الانقسام السياسي الذي ارتفع منسوبه في الأيام الأخيرة.

تابع: "إزاء ذلك، لا بدّ أن نقول لمأكم ونحن المرعيون على مصلحة البلاد كما رئيس الجمهورية العماد ميشال سليمان وكما رئيس مجلس النواب نبيه بري، أنه لا يجوز أن يبقى الوضع على ما هو عليه ومن دون أي حلول، خصوصاً وأن هناك أموراً أساسية تحتاج إلى معالجة كمراسيم النفط، أو غيرها من الأمور التي تمس بلقمة عيش المواطن اللبناني".

عربيد لـ«الجمهورية»: المؤشرات تسير في منحى انحداري وزيارتنا لتكوين حلقة ضغط

ودعا القصار الرئيس ميقاتي الى اتخاذ الموقف الشجاع الذي من شأنه أن يحمي الاقتصاد اللبناني ويحصنه ويخفف من الأعباء الثقيلة الملقاة على كاهل المواطن اللبناني "الذي لا يجوز في ظل تعثر عملية التأليف أن تستمر الأمور على الوضع الذي بات عليه اليوم، وإننا منا وبعدما لامس الاقتصاد الخطوط الحمراء، نأمل من جميع المعنيين اتخاذ زمام المبادرة والاقتصاد من الحالة التي يمر فيها".

وقد طرحت خلال الاجتماع المواضيع التالية:

– ضرورة استعادة الدولة لهيبتها، وإعطاء موضوع الأمن الأولوية في طرابلس وكافة المناطق اللبنانية.

– معالجة موضوع النزوح السوري بعدما تفاقم عدد النازحين بشكل يفوق طاقة لبنان على تحمله، يضاف الى ذلك موضوع المزاحمة التي تتعرض لها اليد العاملة اللبنانية من قبل اليد العاملة السورية.

– ضرورة إعطاء الانتاج اللبناني الأفضلية في تلبية احتياجات النازحين السوريين.

– إعادة تفعيل دورة الحياة المؤسساتية في لبنان.

عربيد

في هذا الاطار، لفت رئيس جمعية تاجر لخيص الامتياز شارل عربيد، الى ان الزيارة التي قامت بها الهيئات لمس الرئيس ميقاتي زيارة بروتوكولية أكثر منها زيارة عمل، حيث جرى الاتفاق على متابعة الملفات سيما ما يتعلق منها بالشؤون الاقتصادية. [illegible]

أطلعنا الرئيس ميقاتي على دقيقة الوضع الاقتصادي حيث ان المؤشرات كلها تسير في منحى انحداري، كما تحدثنا عن كيف يمكن ايجاد حلول بسيطة تساهم في تخطي هذه المرحلة.

وأكد أن الكل واع لخطورة الوضع والكل متفق على التعاون قدر المستطاع، على أن المرحلة الاساسية هي في خفض منسوب التخاطب السياسي التحريضي والتوجه أكثر نحو التهدئة.

وقد اتفق خلال اللقاء، على اعطاء الافضلية لشراء الصناعات اللبنانية في كل ما سيقدّم كمساعدات الى النازحين السوريين.

كما أعربنا على ضرورة توفير الأمن، توعية اصحاب العمل على عدم استبدال العمالة اللبنانية بالعمالة السورية، وأن يتمسّك العمال والموظفون اللبنانيون بأعمالهم. ونطرقنا الى موضوع النفط، حيث لا يجوز ان ينتظل الخلاف في السياسة الى أمور تتعلق بمستقبلنا في هذا البلد.

أضافت: الهيئات تسعى الى توعية كل من يجب ان يكون على بيّنة من الامور بأن يأخذ علماً بما يجري او بالواقع وأن تشكل حلقة ضغط وتأثير. ■

غرفة التجارة والصناعة والزراعة
Chamber of Commerce Industry and Agriculture
of Beirut and Mount-Lebanon
في بيروت وجبل لبنان

دعوة موجهة الى الهيئة العامة لانتخاب أعضاء مجلس الإدارة

عملاً بأحكام المواد ١٠ و١٢ و١٤ و٢٣ و٢٧ من المرسوم الاشتراعي رقم ٣٦ تاريخ ١٩٧٧/٨/٥ المعدل بالقانون ٢٦٦ ، والمواد ٣ و٩ و١٣ و١٥ و١٦ و١٧ وما يليها من النظام الداخلي للغرفة، والمادة ٦ المقرر الذي اتخذه مجلس ادارة الغرفة في جلسته المنعقدة بتاريخ ٦ تشرين الثاني ٢٠١٣ دعوة الهيئة العامة لانتخاب ستة عشر عضواً لمجلس الادارة، يدعو رئيس مجلس ادارة غرفة التجارة والصناعة والزراعة في بيروت وجبل لبنان جميع الشركين المسجلين المتميين دفع الرسوم المتوجبة عليهم، بما في ذلك الرسوم عن عام ٢٠١٣ لغاية تاريخ جلسة انتخاب ستة عشر عضواً لمجلس ادارة غرفة التجارة والصناعة والزراعة في بيروت وجبل لبنان لمدة اربع سنوات.

- المكان: المركز الرئيسي لغرفة التجارة والصناعة والزراعة في بيروت وجبل لبنان، بيروت، الصنائع .
- الزمان: يوم الاحد الواقع في ١٥ كانون الأول ٢٠١٣.

تبدأ عملية الاقتراع في تمام الساعة التاسعة صباحاً وتنتهي في تمام الساعة الخامسة من نفس اليوم.

في حال عدم اكتمال النصاب في هذه الجلسة تعقد جلسة ثانية جديدة بتمام الساعة التاسعة من يوم الأحد الواقع في ١٢ كانون الثاني ٢٠١٤ وتستمر لغاية الساعة الخامسة بعد الظهر من نفس اليوم في مجمع البيال بالمون روج . وفي هذه الجلسة يعتبر النصاب قانونياً بمن حضر، عملاً باحكام المادة ١٨ من المرسوم الاشتراعي رقم ٣٦ تاريخ ١٩٧٧/٨/٥ المعدل، والمادة التاسعة من النظام الداخلي. يرجى اعتبار هذه الدعوة موجهة الى كل منتسب الى الغرفة سند جميع الرسوم المتوجبة عليه نحو الغرفة وذلك قبل الساعة الخامسة من بعد ظهر يوم السبت الواقع في ٧ كانون الأول ٢٠١٣.

الرئيس محمد شقير

في الشروط

أولاً: في شروط الترشيح:

- يجب ان يكون الترشح شخصياً طبيعياً.
- يحق لكل عضو مسجل في الغرفة ان يرشح نفسه او يرشح اما:

أ- بصفته الشخصية كشخص طبيعي مسجل في الغرفة.

ب- او بصفته ممثلاً لاحدى الشركات المحقة في الغرفة وفي هذه الحال يتوجب ان يرفق بكتاب الترشيح مستند التمثيل الذي يخوله الترشح متوافقاً مع نظام الشركة وسجلات الغرفة والقانون العام.

في كلتا الحالتين يتوجب ان تتوافر في الترشح الشروط التالية:

١- ان لا يقل عمره عن ٢٠ عاماً.

٢- ان يكون هو او الشخص المعنوي الذي يمثل قد اشتغل في حقل التجارة او الصناعة او الزراعة مدة لا تقل عن خمس سنوات وأنه مركز عمل معروف.

٣- ان يكون هو او الشخص المعنوي الذي يمثل، قد سدد الرسوم المتوجبة عليه نحو الغرفة قبل تقديم طلب الترشيح بما فيها الرسوم عن عام ٢٠١٣.

٤- ان يكون قد مر على تسجيله او تسجيل الشخص المعنوي الذي يمثل في الغرفة، سنة على الاقل.

٥- ان يكون حائزاً على الاهليتين المدنية والسياسية.

ثانياً: في اجراءات الترشيح:

١- يفتح باب الترشيح لعضوية مجلس الادارة ابتداء من يوم الاربعاء الواقع في ٢٠١٣/١١/٢٠ ويقفل في الساعة الخامسة بعد ظهر يوم الثلاثاء الواقع في ١٠ كانون الأول ٢٠١٣.

٢- يقدم الترشيح بموجب كتاب خطي موقع من المرشح شخصياً او بواسطة وكيل يحمل وكالة مسجلة لدى الكاتب العدل تجيز له تقديم طلب الترشيح صراحة.

٣- يحدد المرشح في كتاب الترشيح الفئة التي يرشح نفسه عنها في قطاعات الاقتصاد الوطني.

٤- يرفق مع كتاب الترشيح :

١. صورة عن بطاقة الهوية او اخراج قيد فردي لا يعود تاريخه لاكثر من شهر.

ب. نسخة اصلية عن السجل العدلي لا يعود تاريخها لاكثر من شهر.

ت. إفادة حديثة من السجل التجاري لا تعود لاكثر من اسبوع تبين كافة المواقع.

ج. نسخة عن مستند التمثيل الذي يخوله المرشح بالنسبة لممثل الشخص المعنوي.

ح. صورة عن ايصال يثبت دفع الرسوم عن عام ٢٠١٣.

ثالثاً: في حق الاقتراع

١. اذا كان المنتسب شخصاً طبيعياً يجب ان يحضر شخصياً ولا يمكنه توكيله او توكيل اي شخص آخر لتمثيله في عملية الاقتراع.

٢. اذا كان المنتسب شخصاً معنوياً (شركة) فان للشركة صوتاً واحداً فقط.

ويتوجب التمييز بين الشركات كما يلي:

أ. شركات التضامن: يجوز ان تتمثل باي شريك له حق التوقيع عنها وفقاً لنظام الشركة والاذانة التجارية الموثقة في ملف الشركة لدى الغرفة، ويعتبر من يتقدم اولاً من الشركاء المفوضين بالتوقيع بالاقتراع عن الشركة ممثلاً لها، ولا يحق للشركاء الباقين الاعتراض او طلب الاقتراع ثانية.

ب. شركة التوصية البسيطة او التوصية بالأسهم: يمثلها الشريك المفوض الذي له حق التوقيع عنها وفقاً لنظام الشركة والاذانة التجارية الموثقة لدى الغرفة، اذا كان هناك اكثر من شريك مفوض فيعتبر من تقدم اولاً من الشركاء المفوضين ممثلاً للشركة ولا يحق للشركاء المفوضين الباقين الاعتراض او طلب الاقتراع ثانية.

ج. الشركة المحدودة المسؤولية: يمثلها مديرها المعين من جمعية الشركاء في النظام او في محضر خاص وله حق التوقيع وفقاً لنظام الشركة او محضر جمعية الشركاء المودعة لدى الغرفة، بمكان ان تتمثل بأي شخص يمنحه مدير الشركة تفويضاً خاصاً حديثاً لايعود لاكثر من شهر لتمثيل الشركة في عملية الاقتراع بمبلغ الى الغرفة قبل موعد الاقتراع.

د. الشركات المساهمة: يمثلها رئيس مجلس الادارة المدير العام، كما يمكن ان تتمثل بالمدير العام او اي شخص آخر يمنحه رئيس مجلس الادارة تفويضاً خاصاً بالموضوع.

اذا كان التوقيع عن الشركة المساهمة بالاتحاد بين اثنين او اكثر من اعضاء مجلس الادارة يمكن انتداب احدهم او احد المساهمين للاقتراع شرط ان يكون حائزاً على تفويض الذي يجب ان يبلغ الى الغرفة قبل عملية الانتخاب، ويقتضي ابراز هذا التفويض عند الاقتراع.

ه. شركات الوقف شور والمؤتلفة: تطبق عليها نفس الاحكام التي تطبق على الشركات المساهمة.

رابعاً: في الاقتراع:

١. يحصر حق دخول قاعة الهيئة العامة بالاعضاء المسددين جميع الرسوم المتوجبة عليهم نحو الغرفة، بما فيها الرسوم عن عام ٢٠١٣ وعلى كل عضو منهم ان يبرز بطاقة الانتساب الصادرة عن الغرفة لعام ٢٠١٣.

٢. تجري الانتخابات بطريقة الاقتراع السري بواسطة اوراق اقتراع بيضاء التي توضع في ظرف مصمغ غير شفاف من نموذج واحد تضعه الغرفة بتصرف الناخبين.

٣. يمكن لناخب كتابة اسماء المرشحين الذين يختارهم بنفسه على ورقة الاقتراع كما يمكنه استعمال اوراق الاقتراع المطبوعة مسبقاً باسماء المرشحين.

٤. يدخل الناخب العازل المخصص ويدخل ورقة الاقتراع في الظرف الموضوع. ويسلمه الى الصندوق الخاص به هيئته بطاقة هويته او اخراج قيده وبطاقة الانتساب عن عام ٢٠١٣ الى الكاتب الذي يتأكد من حقه بالاقتراع ويطلب منه ان يضع بنفسه الظرف في صندوق الاقتراع بعد ان يوقع اسمه وصفته على قائمة الاقتراع.

٥. تعتمد عملية الاقتراع عند الساعة الخامسة بعد الظهر وبعد ان يكون كافة الناخبين والمتواجدون في قاعة الانتخابات قد ادلوا اصواتهم.

محضر جمعية الشركاء والاذانة التجارية الموقعة لدى الغرفة، بمكان ان تتمثل بأي شخص يمنحه مدير الشركة تفويضاً خاصاً حديثاً لايعود لاكثر من شهر لتمثيل الشركة في عملية الاقتراع بمبلغ الى الغرفة قبل موعد الاقتراع.

د. الشركات المساهمة: يمثلها رئيس مجلس الادارة المدير العام، كما يمكن ان تتمثل بالمدير العام او اي شخص آخر يمنحه رئيس مجلس الادارة تفويضاً خاصاً بالموضوع.

اذا كان التوقيع عن الشركة المساهمة بالاتحاد بين اثنين او اكثر من اعضاء مجلس الادارة يمكن انتداب احدهم او احد المساهمين للاقتراع شرط ان يكون حائزاً على تفويض الذي يجب ان يبلغ الى الغرفة قبل عملية الانتخاب، ويقتضي ابراز هذا التفويض عند الاقتراع.

ه. شركات الوقف شور والمؤتلفة: تطبق عليها نفس الاحكام التي تطبق على الشركات المساهمة.

رابعاً: في الاقتراع:

١. يحصر حق دخول قاعة الهيئة العامة بالاعضاء المسددين جميع الرسوم المتوجبة عليهم نحو الغرفة، بما فيها الرسوم عن عام ٢٠١٣ وعلى كل عضو منهم ان يبرز بطاقة الانتساب الصادرة عن الغرفة لعام ٢٠١٣.

٢. تجري الانتخابات بطريقة الاقتراع السري بواسطة اوراق اقتراع بيضاء التي توضع في ظرف مصمغ غير شفاف من نموذج واحد تضعه الغرفة بتصرف الناخبين.

٣. يمكن لناخب كتابة اسماء المرشحين الذين يختارهم بنفسه على ورقة الاقتراع كما يمكنه استعمال اوراق الاقتراع المطبوعة مسبقاً باسماء المرشحين.

٤. يدخل الناخب العازل المخصص ويدخل ورقة الاقتراع في الظرف الموضوع. ويسلمه الى الصندوق الخاص به هيئته بطاقة هويته او اخراج قيده وبطاقة الانتساب عن عام ٢٠١٣ الى الكاتب الذي يتأكد من حقه بالاقتراع ويطلب منه ان يضع بنفسه الظرف في صندوق الاقتراع بعد ان يوقع اسمه وصفته على قائمة الاقتراع.

٥. تعتمد عملية الاقتراع عند الساعة الخامسة بعد الظهر وبعد ان يكون كافة الناخبين والمتواجدون في قاعة الانتخابات قد ادلوا اصواتهم.

Back to Top

Disclaimer: Information in this document has been compiled by the Marketing Research Department of Fransabank for internal informative use only. Fransabank declines any responsibility for the contents herein.

Disclaimer: Information in this document has been compiled by the Marketing Research Department of Fransabank for internal informative use only. Fransabank declines any responsibility for the contents herein.